مبـادرة
الإصلاح
العـربي

AR

سلسلة السياسات البيئية

ورقة خلفية: انتقال بيئي عادل في لبنان

يسرى بيطار

عن الكاتبة

يسرى بيطار هي زميلة باحثة سابقة (لبنان) في برنامج السياسات البيئية في مبادرة الإصلاح العربي. قبل انضمامها إلى المبادرة، كانت باحثة في أنواع مختلفة من المنظمات، بما في ذلك معاهد السياسات والشركات الاستشارية والحملات السياسية. كانت مؤخرًا باحثة في العدالة المناخية في منظمة مساءلة الشركات غير الربحية "مبادرة المساءلة العامة". وهي حاليا زميلة منتسبة في معهد ما بعد النمو. وهي حاصلة على ماجستير في السياسات البيئية من ذا نيو سكول في نيويورك وبكالوريوس في الدراسات السياسية من الجامعة الأمريكية في بيروت. يسرى مقيمة في بيروت.

© 2024 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: سفينة طاقة بالقرب من محطة توليد الكهرباء في ذوق، لبنان (c) ماهر إسكندر، شترستوك

آب/أغسطس 2024

مقدمة

تستند الورقة الخلفية هذه حول الانتقال البيئي العادل في لبنان إلى حد كبير على المدخلات والتصورات التي تمخضت عنها لقاءات استشارية نظمهما برنامج السياسيات البيئية التابع لمبادرة الإصلاح العربي مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي حددت المبادرة أنها تعمل في إطار الانتقال البيئي العادل على نطاق واسع. حضر المشاورة الأولى في 12 تموز/يوليو 2023 32 مشاركًا. ولم يحضر المشاورة الثانية في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023 سوى 9 مشاركين فقط من أصل 21 أكدوا حضورهم بسبب تزامن الموعد المقرر مع الأيام الأولى للقصف الإسرائيلي على غزة والغموض الذي اكتنف تداعياته على لبنان. وكان هذا السياق بمثابة تذكير مؤثر بالوقائع الجيوسياسية التي تحيط بأي انتقال بيئي عادل في المنطقة. تستند المادة المتعلقة بالسياق العالمي ووضع لبنان فيما يتعلق بأزمة المناخ إلى بحث مكتبي.

توثق الورقة تصورات مختلفة لما يستلزمه الانتقال البيئي العادل في لبنان، وأولويات الانتقال البيئي العادل، ودور منظمات المجتمع المدني فيه. وتهدف إلى البدء في التفكير في كيفية تفكير منظمات المجتمع المدني في الانتقال البيئي العادل في علاقته بالأزمات الاقتصادية والسياسية والبيئية الحادة التي هزت لبنان في السنوات الأخيرة. كما تهدف الورقة أيضًا إلى تحديد الاحتكاكات أو الاختلافات بين التصورات وتطبيقاتها العملية.

طلب الانتقال البيئي العادل: الأسباب الجذرية للكارثة المناخية

إن التشخيص الجيد يشكل مقترحًا جيدًا للسياسات. قبل اقتراح وتصور ما يمكن أن يكون عليه شكل «جت» في لبنان، يجب أن يكون هناك تشخيص مشترك للأسباب الجذرية للكارثة المناخية العالمية التي تتطلب جت. تشخّص هياكل وبرامج الحوكمة البيئية الدولية المؤثرة الكارثة المناخية على أنها اختلال وفائض في انبعاثات غازات الدفيئة بسبب حرق الوقود الأحفوري منذ القرن التاسع عشر، وخاصة ثاني أكسيد الكربون.[1] من هذا المنظور، فإن سبب أزمة المناخ هو ببساطة معادلة انبعاث غازات الدفيئة أكثر مما تستطيع أنظمة الأرض امتصاصه مع الحفاظ على بيئتها المستقرة نسبياً. ومن خلال هذا التشخيص، يصبح الحل هو أن تتحول الاقتصادات العالمية إلى مصادر طاقة بديلة، غير الأحفورية ولا تنبعث منها غازات الدفيئة. ويدعو هذا المنطق إلى تقديم مقترحات لحساب انبعاثات الكربون والإصلاحات التكنولوجية.

وعادة ما تتهم هذه التشخيصات «البشر» عمومًا بالوقوف وراء الكارثة المناخية، في مقابل بنية اقتصادية ونظام قيمي لأقلية عالمية انتهى بها الأمر إلى التأثير على أنظمة الأرض. تمت تسمية عصر الأنثروبوسين، أو عصر الإنسان الجديد،[2] وتم توصيفه بالأدلة على أن أنظمة الأرض (أي الغلاف الجوي والهيدرولوجي والحيوي والجيولوجي) قد تغيرت بسبب النشاط البشري من خلال انبعاثات غازات الدفيئة نتيجة حرق الوقود الأحفوري وما تلاه من ارتفاع درجة الحرارة نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري. هذا النوع من تشخيص التغير المناخي لا ينخرط في التفكير على مستوى الأنظمة وصنع السياسات التي تواجه التحديات الحقيقية للكارثة المناخية. فالأخيرة تستدعي إعادة التفكير في طبيعة الهياكل الاقتصادية الاستخراجية.[3] كما أنه يتجنب تحديد الجهات الفاعلة التي يجب أن تتحمل المسؤولية عن أزمة المناخ. على سبيل المثال، فإن 23 دولة فقط (أو 12% من سكان العالم) مسؤولة عن نصف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التاريخية، بينما تتحمل 150 دولة (أو 88% من سكان العالم) مسؤولية النصف الآخر.[4] كما تحمل المسؤولية عن انبعاثات غازات الدفيئة بُعدًا طبقيًا اقتصاديًا: 125 من أغنى مليارديرات العالم ينبعث منهم أكثر من مليون ضعف متوسط 90% من سكان العالم.[5] لا يتعلق الأمر فقط بـ»البشر» ونشاطهم، بل بنوع محدد جدًا من النشاط الاستهلاكي الاستخراجي المتمحور حول الإنسان.

متى بدأ الأنثروبوسين؟

هناك جدل مستمر حول نقطة بداية الأنثروبوسين: يجادل البعض أنه جاء مع بداية الثورة الزراعية وانخراط الإنسان في الإنتاج الزراعي واسع النطاق الذي بدأ لاحقًا في تحويل المناظر الطبيعية للأرض بطريقة أكثر أهمية مع انبعاث غازات الدفيئة.[6] ويجادل آخرون بأن المرحلتين الأولى والثانية من الأنثروبوسين كانتا الثورة الصناعية لعام 1820 ونتائج النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945. [7] وهناك حجة أخرى تشير إلى أن نقطة الفصل في الأنثروبوسين هي الفترة التي تلت عام 1945، بسبب الارتفاع الحاد والدراماتيكي في «النمو الاقتصادي» - مقارنةً باتجاهات النمو التدريجي السابقة - وبالتبعية الزيادة في انبعاثات غازات الدفيئة.[8] ويشار إلى هذه الفترة أيضًا باسم «التسارع الكبير». يمكن أن تشير هذه النقاشات المختلفة أيضًا إلى أن الأنثروبوسين جاء تدريجيًا، حيث تتماشى المعالم المذكورة على طول الطريق مع الزيادة الهائلة في انبعاثات غازات الدفيئة وتدمير البيئة.[9] يقترح أحد منتقدي الأنثروبوسين استخدام مصطلح «الرأسمالوسين»، بحجة أنه أكثر دقة ويشير إلى فترة تحددها الديناميكيات بين البيئة وأنظمة السوق، بدلًا من قصرها على النشاط البشري فقط.[10]

تتناول الورقة الخلفية هذه تشخيص الكارثة المناخية كنتيجة مباشرة للأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتجذرة في النظم الاستخراجية البيئية التي تحفز التراكم المادي، على الرغم من الأضرار التي لا يمكن إصلاحها والتكلفة على العمل والأرض وأنظمة الأرض بأكملها. تتطلب اللحظة الراهنة إعادة تفكير جادة وجذرية في أولويات السياسات لمواجهة حدة الكارثة المناخية. وينطبق ذلك على مختلف الأنظمة والمؤسسات: على المستوى الحكومي، وعلى مستوى المجتمع المحلي، وعلى مستوى القطاع الخاص، وعلى مستوى المنظمات غير الربحية، وحيثما وجدت السبل لذلك، على المستوى الفردي. ونظرًا

1 نظرة عامة: تغير المناخ. https://climateknowledgeportal.worldbank.org/overview؛ ما هو تغير المناخ؟ https://www.un.org/en/climatechange/what-is-climate-change

2 فوستر وآخرون، الصدع البيئي: حرب الرأسمالية على الأرض

3 خُدع في الدفيئة https://climatefalsesolutions.org/wp-content/uploads/HOODWINKED_ThirdEdition_On-Screen_version.pdf

4 https://www.nytimes.com/interactive/2021/12/11/climate/cop26-emissions-compensation.html

5 أوكسفام الدولية، ملياردير الكربون. مأخوذة من: https://policy-practice.oxfam.org/resources/carbon-billionaires-the-investment-emissions-of-the-worlds-richest-people-621446/

6 روديمان، بدأ عصر الاحتباس الحراري البشري المنشأ منذ آلاف السنين. 2003

7 بونويل وفريسوز، صدمة الأنثروبوسين: الأرض والتاريخ ونحن.

8 أنجوس، مواجهة الأنثروبوسين

9 غونزاليس، العدالة العالمية في الأنثروبوسين

10 بونويل وفريسوز، صدمة الأنثروبوسين: الأرض والتاريخ ونحن، 2016

لشدة الكارثة المناخية، وإلى حد ما عدم القدرة على التنبؤ بها، يجب أن تأخذ الخطط والاستراتيجيات في الاعتبار «أسوأ السيناريوهات» من أجل قاعدة أكثر صلابة وقدرة على الصمود في وجه أي طوارئ مناخية؛ ومن الضروري المشاركة في وضع رؤى مستقبلية بديلة لهذا التحول البيئي العالمي.[11]

انطلاقًا من هذا السياق والتشخيص العالمي، ننتقل إلى كيفية تجلّي الكارثة المناخية العالمية على المستوى المحلي في لبنان.

تجلّي الكارثة المناخية العالمية في لبنان

تُعدّ بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أكثر البلدان عرضةً للانهيار المناخي: فارتفاع درجات الحرارة فيها أسرع بمرتين تقريبًا من المتوسط العالمي.[12] تحتل لبنان المرتبة 117 من أصل 182 في مؤشر قابلية التأثر بالمناخ. يقيس مؤشر قابلية التأثر بالمناخ مدى هشاشة الدولة وجاهزيتها للتغير المناخي؛ وتشير المراتب المنخفضة إلى زيادة الهشاشة وانخفاض الجاهزية.[13] تبلغ حصة لبنان من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية 0.07%.[14] ويزداد الأمر سوءًا بسبب الأزمة الاقتصادية المستمرة التي صنفها البنك الدولي على أنها كساد متعمد مدبر من قبل النخبة في البلاد،[15] وثالث أسوأ أزمة في التاريخ الحديث.[16] وبلغت نسبة البطالة حوالي 30% في عام 2022، أي أنها تضاعفت ثلاث مرات من 11.4% في عام 2018.[17] كما وجدت دراسة للإسكوا أن 82% من سكان لبنان يعيشون في فقر متعدد الأبعاد.[18] سيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي الحالي في البلاد: وقدرت وزارة البيئة اللبنانية انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للبنان بنسبة 14% بحلول عام 2040 و32% بحلول عام 2080.[19]

وتؤدي التحديات الاجتماعية والاقتصادية إلى تفاقم آثار تغير المناخ؛ فقوة الاقتصادات والمؤسسات والبنية التحتية تمكّن الدول من التعافي من الصدمات المناخية أو بناء تدابير التخفيف والتكيف في تخطيط سياساتها.[20]

تشهد المناطق الإيكولوجية في لبنان تحولات نتيجة للكارثة المناخية في مسارات متعددة. فقد تأثرت المحاصيل الزراعية سلبًا بسبب التحولات الموسمية، مع ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الأمطار وزيادة قسوة الطقس.[21] كما أن حرائق الغابات تتزايد باطراد في جميع أنحاء البلاد.[22] وقد انتقلت أسماك الأسد الغازية غير المحلية إلى البحر الأبيض المتوسط من البحر الأحمر عبر السويس بسبب ارتفاع درجة حرارة المياه[23] وأدت إلى القضاء على الأسماك المحلية.[24]

لا تؤدي الكارثة المناخية إلا إلى تفاقم الدمار البيئي الموجود أصلاً والناجم عن الصناعة الاستخراجية والاقتصادات الاستهلاكية القائمة على السلع الأساسية، إلى جانب الدولة اللبنانية التي فشلت في أداء واجبها في الحفاظ على الصالح العام. هذه الأنظمة تنهار على جميع الجبهات. من أزمة النفايات إلى تلوث الهواء، ومن المولدات والمصانع ووسائل النقل المعتمدة على السيارات إلى تلوث المياه، وخصخصة الساحل، وبناء السدود الضارة، والمحاجر التي لا رجعة فيها. والمجتمعات البشرية التي تتحمل العبء الأكبر من ذلك هم المزارعون والعمال، بما في ذلك عمال الصرف الصحي، وصيادو الأسماك. وتؤدي الكارثة المناخية إلى تفاقم الضغط على العمال من خلال التأثير على سبل عيشهم مما يضطرهم إلى العمل في ظل ظروف مناخية قاسية.

وتشكّل الأزمة الاقتصادية التي طال أمدها في لبنان عامل ضغط إضافي على السكان: فقد شهدت البلاد أكبر انخفاض في مؤشر التنمية البشرية بين عامي 2019 و2021،[25] وفي أيلول/سبتمبر 2022، أضيف لبنان إلى المناطق الساخنة للجوع، حيث يعاني 2.3 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد.[26] في هذه الفترة، لاحظ بعض المعلقين بسخرية أن لبنان يعالج تغير المناخ «عن طريق الخطأ».[27] فالأزمات الاقتصادية وما تلاها من انقطاع في الطاقة يعني أن السكان الميسورين بدأوا في تركيب ألواح الطاقة الشمسية بدافع الضرورة، بينما تعاني البقية في الظلام. وفي حين يمكن اعتبار هذا التحول إيجابيًا، إلا أنه مثال صارخ على الانتقال «غير العادل» الذي يعزز الديناميكيات بين من يملكون القدرة المالية والمادية ومن لا يملكونها. في لبنان، في معظم الأحيان، تعتبر المطالب السياسية الصريحة التي تتماشى مع العدالة المناخية محدودة نسبيًا بسبب أزمات أخرى تبدو أكثر إلحاحًا. ومع ذلك، فإن ساحات معركة العدالة البيئية منتشرة في جميع أنحاء المشهد اللبناني.[28] مع أو بدون الكارثة المناخية، فإن البيئة في لبنان في حالة من الدمار العميق والفوضى غير الخاضعة للمساءلة. إن الانتقال البيئي العادل هو إطار عمل ومخطط للابتعاد عن هذه الأنظمة المدمرة في جوهرها.

11 الإنتاج المشترك لسيناريوهات المستقبل المستدام. المناظر الطبيعية والتخطيط الحضري.

12 https://agupubs.onlinelibrary.wiley.com/2021RG000762/doi/10.1029/

13 https://gain.nd.edu/our-work/country-index/

14 https://climatepromise.undp.org/what-we-do/where-we-work/lebanon

15 https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/01/24/lebanon-s-crisis-great-denial-in-the-deliberate-depression

16 https://documents1.worldbank.org/curated/en/394741622469174252/pdf/Lebanon-Economic-Monitor-Lebanon-Sinking-to-the-Top-3.pdf

17 https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/overview#1

18 https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/21-00634-_en.pdf_-_policy_brief_-_multidimentional_poverty_in_lebanon

19 https://lebanon.un.org/en/142648-climate-change-lebanon-threat-multiplier

20 https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC9959953/; https://carnegieendowment.org/2023/06/07/climate-change-and-vulnerability-in-middle-east-pub-90089#lebanon

21 https://thepublicsource.org/climate-change-agriculture

22 https://today.lorientlejour.com/article/1334019/lebanon-at-increased-wildfire-risk-with-earths-second-warmest-march-on-record.html (paywall); http://ioe-firelab.balamand.edu.lb/ForestFires/pdf.2021-ForestFires2008

23 https://www.middleeasteye.net/news/piscis-non-grata-hundreds-new-sea-species-invade-lebanons-waters

24 https://www.washingtonpost.com/world/2022/08/09/lebanon-sea-lionfish-fishermen/#:~:text=Climate%20change%20is%20warming,here%2C%20they,uses%20for%20the%20nonedible%20ones.

25 https://today.lorientlejour.com/article/1315002/lebanon-must-return-to-human-development.html

26 برنامج الأغذية العالمي. Retrieved from: https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000149627/download/?_1035630509.1684984962-ga=2.228803039.2129092043.1685390926

27 ما يشير إليه هذا الرأي هو تعهد لبنان الذي يهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وزيادة إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 20% بحلول عام 2030. لبنان البديل. لبنان يحارب التغير المناخي بالخطأ. مقتبس من: https://www.instagram.com/p/CvMvVrDsLf6/?img_index=1

28 https://ejatlas.org/country/lebanon

تصميم إطار الانتقال العادل: حكمة المجتمعات والقادة في الخطوط الأمامية بدعم من جيل الحركة [29]

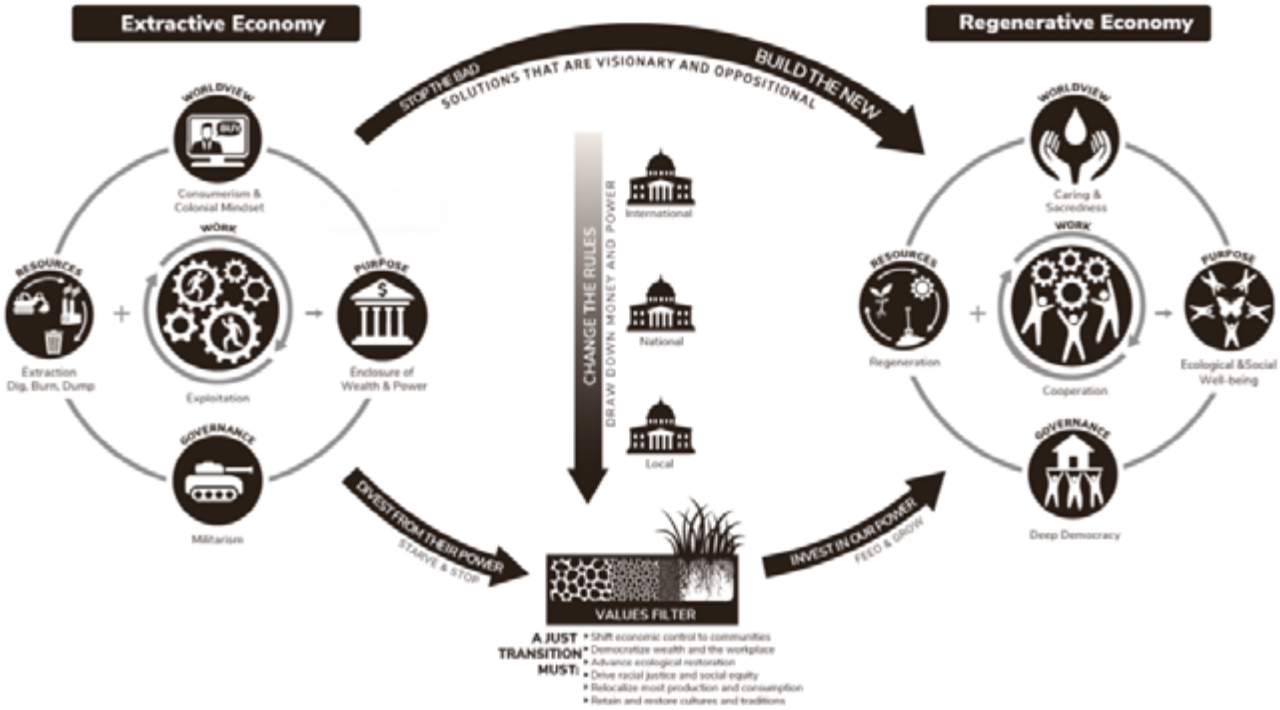

تعريف الانتقال البيئي العادل

الانتقال البيئي العادل هو حل إطاري مقترح للصناعات الضارة، يتطور كحل للكارثة البيئية والمناخية العالمية. وقد بدأ تاريخيًا من قبل النقابات العمالية ومجموعات العدالة البيئية في الولايات المتحدة، من المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمجتمعات الملونة التي تعمل في الصناعات الملوثة وحولها. وقد تطورت إلى إطار عمل لتحويل هياكل السلطة والاقتصادات القائمة على الاستخراج البحت (استخراج الأرض والعمالة) إلى اقتصادات متجددة.

هناك العديد من التعاريف والأولويات الخاصة بحركة المناخ العالمية. وقد تطور التعريف داخل الحركة المناخية العالمية - ولا يزال يتطور - منذ نشأته.

29 https://climatejusticealliance.org/just-transition/

بعض التعاريف المختلفة للتحول العادل

تحدد **شبكة السكان الأصليين البيئية**، التي تشكلت في عام 1990، احترام قدسية الأرض من أجل الانتقال العادل. تؤكد الشبكة على الحاجة إلى استعادة أساليب حياة السكان الأصليين في تحمل المسؤولية واحترام مبادئ الخلق المقدسة والقوانين الطبيعية لأُمّنا الأرض وأبَنا السماء، للعيش في سلام مع بعضهم البعض وضمان الانسجام مع الطبيعة ودائرة الحياة وداخل كل الخلق.[30]

يصفه **تحالف الانتقال العادل**، الذي تأسس في عام 1997، بأنه «مبدأ وعملية وممارسة. مبدأ الانتقال العادل هو أن الاقتصاد الصحي والبيئة النظيفة يمكن ويجب أن يتعايشا معًا. ويجب أن تكون عملية تحقيق هذه الرؤية عملية عادلة لا ينبغي أن تكلف العمال أو سكان المجتمع صحتهم أو بيئتهم أو وظائفهم أو أصولهم الاقتصادية.»[31]

يصف **المعهد عبر الوطني**، وهو معهد دولي للبحوث والمناصرة بأمستردام، الانتقال العادل بأنه «تحول منهجي، من خلال وسائل ديمقراطية حقيقية، بعيدًا عن الاستغلال والاستخراج والتغريب، ونحو أنظمة الإنتاج وإعادة الإنتاج التي تركز على رفاهية الإنسان وتجديد النظم الإيكولوجية.»[32]

يحدد **تحالف العدالة المناخية**، الذي تأسس في عام 2013، الانتقال العادل على أنه «مجموعة من المبادئ والعمليات والممارسات التي تقودها الرؤية والموحدة والقائمة على المكان، والتي تبني القوة الاقتصادية والسياسية للتحول من الاقتصاد الاستخراجي إلى الاقتصاد المتجدد. وهذا يعني التعامل مع دورات الإنتاج والاستهلاك بشكل شمولي وخالٍ من التهدير. إذا لم تكن عملية الانتقال عادلة، فلن تكون النتيجة عادلة أبدًا. فالانتقال العادل يصف كلاً من الوجهة التي نحن ذاهبون إليها وكيفية الوصول إليها.»[33]

عرّفت **منظمة العمل الدولية** الانتقال العادل في عام 2015 بأنه «تخضير الاقتصاد بطريقة عادلة وشاملة قدر الإمكان لجميع المعنيين، وخلق فرص عمل لائقة وعدم ترك أحد متخلفًا عن الركب».[34]ويضيف موجز سياسات أحدث من منظمة العمل الدولية أن الانتقال العادل «استقرار الاقتصاد الكلي، والربط القوي بين الحماية الاجتماعية والعمالة، وكذلك تعزيز المهارات لدعم الشركات والعمال طوال فترة الانتقال، وخاصة في القطاعات التي تتأثر سلبًا بتغير المناخ أو جهود إزالة الكربون». وتضيف منظمة العمل الدولية أن الانتقال العادل «بدون حماية اجتماعية للجميع [...] قد يؤدي إلى تخلف البعض عن الركب، مما يهدد قبوله واستدامته. وبالتالي فإن أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة ضرورية لضمان أن يكون الانتقال عادلاً اجتماعيًا.»[35]

في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، وصفت منظمة العمل الدولية ومفوضية الاتحاد الأوروبي الانتقال العادل للدول العربية بأنه مجموعة من السياسات التي تحمل «إمكانية تعزيز النمو الاقتصادي والقيمة المضافة في الزراعة والصناعة والخدمات» ولديها «إمكانات هائلة لخلق فرص عمل في اقتصاد متنوع.» [36]

تحدد المفوضية الأوروبية آلية الانتقال العادل كأداة «لضمان أن يحدث الانتقال نحو اقتصاد محايد مناخيًا بشكل عادل، دون أن يتخلف أحد عن الركب.»[37]

تطالب النقابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعمل مع نقابة «إندستري آل»، وهي نقابة عالمية تمثل 50 مليون عامل في 140 دولة، بانتقال عادل، وتذكر أن «حقوق العمال واحتياجاتهم يجب أن تكون في صميم أي حوار حول الانتقال العادل». وتضيف النقابات أيضًا أنه إذا «لم تتم التغييرات مع وضع النشاط الاقتصادي للعمال في الاعتبار، فلن يكون الانتقال عادلاً.»[38]

30 IENJustTransitionPrinciples.pdf/10/https://www.ienearth.org/wp-content/uploads/2017

31 /https://jtalliance.org/what-is-just-transition

32 من الأزمة إلى التحول: ما هو الانتقال العادل؟ (13 سبتمبر 2022). المعهد عبر الوطني. تم الاسترجاع من: https://www.tni.org/en/publication/from-crisis-to-transformation

33 https://climatejusticealliance.org/wp-content/uploads/2019 & https://climatejusticealliance.org/just-transition/ CJA_JustTransition_highres./11/pdf

34 https://www.ilo.org/global/topics/green-jobs/WCMS_824102/lang--en/index.htm

35 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/documents/publication/wcms_867426.pdf

36 https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_862372/lang--en/index.htm

37 european-green-deal/finance-and-green-deal/just-transition-/2024-https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019mechanism_en

38 https://www.industriall-union.org/unions-in-mena-demand-a-just-transition

أما اليوم، فقد تم استلحاق «الانتقال العادل» من قبل نفس الكيانات التي تضغط ضدها مجتمعات العدالة البيئية والمناخية والنشطاء في جميع أنحاء العالم. وتستخدم الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك شركات الوقود الأحفوري، الانتقال البيئي العادل لمواصلة الاستفادة من التحول المناخي من خلال الريادة في تطوير تقنيات لا تمثل حلولاً حقيقية عند تطبيقها وتواصل تعزيز الأضرار البيئية.[39] كما تضغط هذه الشركات وتدفع باتجاه سياسات من شأنها دمج هذه الحلول الزائفة في الاستراتيجيات الوطنية والعالمية.[40] ويحذر المدافعون عن البيئة من الضروري أن نكون على دراية بهذا الاستلحاق لمقاومة إفراغ الانتقال البيئي العادل من محتواه.

«من المسؤول عن التدهور البيئي والتغير المناخي؟ هل نحن كمجتمعات؟ نحن لا نكاد ننتج أو نستهلك الكربون. استهلاكنا للمياه منخفض ويتضاءل مقارنة بالأمريكيين أو الأوروبيين. أتصور أنني إذا ذهبت إلى مجتمعي [في لبنان] وقلت لهم: «دعونا نقوم بانتقال بيئي عادل وسيُحل الوضع»، لا أعتقد أنهم سيهتمون. فالمجتمعات المهمشة في لبنان لا يمكنها حتى زراعة ما يأكلونه؛ ليس لدينا حتى مكان للزراعة. ليس لدينا الحق في القيام بأي عمل اقتصادي. ليس لدينا حقوق سياسية... من يجب أن يتحمل المسؤولية عن كل هذا هي الأنظمة الإمبريالية التي تتحكم في السياسة، وهي أيضًا مانحة لهذا المشروع. نحن نجلس في أحضانهم ونتفاعل مع أفكارهم [...] يجب أن نسأل هذا السؤال بأكبر قدر ممكن من الوضوح. من سيتحمل المسؤولية؟ الدول الكبرى التي تنتج الكربون؟ أم سيكون اللاجئ أو المواطن الذي سيتحمل المسؤولية؟»

وسام سباعنة، جمعية جفرا - جمعية جفرا هي منظمة شبابية فلسطينية تعمل على نهج تشاركي لتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني.

الانتقال البيئي العادل في لبنان: التصورات والأولويات

يوجز هذا القسم التصورات والأولويات والتحديات التي يواجهها الانتقال البيئي العادل في لبنان، استنادًا إلى مشاورات مبادرة الإصلاح العربي في لبنان، تليها الأدوار التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني في الانتقال البيئي العادل في لبنان. من بين التصورات التي أعرب عنها المشاركون فيما يتعلق بإطار الانتقال البيئي العادل هو أنه مستورد من الغرب وليس محليًا. وقد أعرب أحد المشاركين في الاجتماع التشاوري في تموز/يوليو في لبنان عن إحباطه من أن المصطلحات والأفكار القادمة من خارج السياق الإقليمي تبدو قسرية للغاية. وعلى حد تعبيره، «هناك شكل من أشكال المصطلحات المشوهة. هذه المصطلحات التي بدلاً من أن تدعمنا، ينتهي بها الأمر إلى إضافة قيود وخلافات وتغيير الأولويات المحلية». إن ديناميكيات القوة العالمية التاريخية بين المركز والأطراف تؤثر بالفعل على توقيت المشاريع المتعلقة الانتقال البيئي العادل ، لا سيما الأجندات التي تحركها الجهات المانحة.

«لا يمكننا تحقيق العدالة البيئية لمواردنا دون الحديث عن البلدان التي نتشارك معها الموارد. إن مسألة كيفية تأثير ما يحدث في البلدان الأخرى علينا في لبنان، من لجوء بسبب الحرب أو بسبب الأزمة التي تحدث في بلدان أخرى، هي أيضًا عامل رئيسي يؤثر على الانتقال العادل والعدالة البيئية والعدالة الاقتصادية.» - سمر خليل، ناشطة وعضو في ائتلاف إدارة النفايات

ائتلاف إدارة النفايات هو ائتلاف من الأفراد والمجموعات التي تعمل على تنسيق الجهود حول النفايات في لبنان بشكل أفضل.

سيحتاج الانتقال البيئي العادل في لبنان - سواء تم النظر إليه بالمصطلحات المذكورة أعلاه أم لا - إلى أن يتمحور حول الرفاه الجماعي وإعطائه الأولوية، وشبكة متينة للخدمات الأساسية الشاملة، والاقتصادات المتجددة. واستنادًا إلى المدخلات في الاجتماع التشاوري في لبنان، فإن العدالة والمساءلة هما في صميم فهم هذا الإطار للجهات الملوثة من الشركات الدولية والأنظمة الاستبدادية العربية الغنية بالنفط والمانحين والمشاريع ذات الآثار العابرة للحدود، مثل السدود. سيكون الانتقال البيئي العادل جزءًا لا يتجزأ من التحول المجتمعي، وليس فقط التحول إلى اقتصاد خالٍ من الكربون، سواء في لبنان أو في بقية دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في سياق لبنان، سيعني هذا التحول المجتمعي في لبنان أن يركز هذا التحول المجتمعي على جميع الفئات التي تم تهميشها واستغلالها تاريخياً ومنعها من ممارسة حقوقها الإنسانية الأساسية بشكل كامل، بما في ذلك النساء واللاجئين الفلسطينيين واللاجئين السوريين والعمال المهاجرين وعديمي الجنسية والمجتمعات البدوية والمجتمعات ذات الدخل المنخفض. سيكون الانتقال البيئي العادل في لبنان جزءًا من التحول عن النظام السياسي الطائفي وسيكون متجذرًا في القيم النسوية.

”هل سيكون " الانتقال البيئي العادل“ في نظام سياسي طائفي عادل حقًا؟ جوليان جريصاتي، غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- تعمل منظمة غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تقديم حلول للمشاكل البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك حالة الطوارئ المناخية.

يتطلب الانتقال البيئي العادل في لبنان والشرق الأوسط وشمال أفريقيا نزع السلاح والتعامل مع آثار الحرب، ومحاسبة الجهات المسؤولة عن مبيعات الأسلحة والنزاعات المسلحة والهجرة القسرية والإبادة البيئية. وفي السياق اللبناني، فإن العمل الذي يمكن أن يقوم به الناشطون والمنظمات الشعبية والمجتمع المحلي وأصحاب المصلحة الآخرون هو بناء نظام أقوى وأكثر تنسيقًا لمواجهة الاحتياجات التي يتطلبها هذا التحول البيئي وأن يكون بديلاً قويًا للأنظمة الاقتصادية والسياسية المنهارة. ستدفع ثمن الانتقال البيئي العادل في لبنان من قبل المتسببين في كل ظلم بيئي في جميع أنحاء البلاد، كشكل من أشكال المساءلة عن الأضرار التي تسببوا بها.

فيما يلي المحاور الشاملة الأخرى التي تندرج تحت مظلة الانتقال البيئي العادل التي أوجزتها منظمات المجتمع المدني في مشاورات مبادرة الإصلاح العربي. تتمثل إحدى الأفكار المتكررة في ضمان طريقة تفكير شاملة ومتعددة الجوانب والنظر إلى القطاعات المنفصلة على أنها

39 خُدع في الدفيئة https://climatefalsesolutions.org/wp-content/uploads/HOODWINKED_ThirdEdition_On-Screen_version.pdf

40 https://www.tni.org/en/publication/just-transition

متكاملة عبر المناطق. كانت هناك اتفاقات عامة وتوترات قليلة. وتهدف هذه القائمة إلى التقاط جوهر ما تمت مناقشته:

- الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية الشاملة (الطاقة والصحة والإسكان والتعليم للجميع): شددت جائحة كوفيد19- على الصعيد العالمي والأزمة الاقتصادية في لبنان على أهمية وجود شبكة أمان لضمان استمرار عمل الخدمات بغض النظر عن الصدمات غير المتوقعة. وفي ظل الكارثة المناخية التي عطلت النشاط الاقتصادي اليومي، فإن الحد الأدنى هو أن يحافظ الناس على إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

- الاقتصادات المتجددة والدائرية والبديلة: سيعمل الانتقال البيئي العادل في لبنان على تطوير اقتصاد متجدد يحترم البيئة والمجتمع، ومن شأنه أن يعيد تصور نموذج التنمية والازدهار والتقدم الملائم والمرتكز على المستوى المحلي. ومن شأنه كذلك أن يحمي القطاع غير الرسمي ويدعمه ويبني على الاقتصادات التضامنية والمساعدات المتبادلة والمبادرات التي يقودها المجتمع المحلي، بما في ذلك تلك التي انبثقت عن انتفاضات 17 أكتوبر وغيرها من الاحتجاجات الجماهيرية المطالبة بالتغيير.

- تتمحور حول العمل العادل والكريم: يحدد الانتقال البيئي العادل الخطوط العريضة لاقتصاد أخضر وخلق وظائف خضراء والحفاظ عليها، من الطاقة المتجددة إلى الصرف الصحي إلى الاستجابة لأزمات الطقس. كما يجب أن يكون للعاملين في الانتقال البيئي العادل الحق في العمل النقابي، بغض النظر عن جنسياتهم. سوف تندمج ظروف العمل وتراعي الظروف المناخية القاسية بسبب الكارثة المناخية (على سبيل المثال: الحد من العمل في ظل ظروف مناخية معينة دون تداعيات مادية). الأولويات الأخرى المذكورة في الاستشارة والتي تندرج تحت هذا المفهوم هي:

  - ضمان فرص عمل بديلة للعمال الذين سيفقدون وظائفهم بسبب الانتقال. يجب أن يكون هناك وضوح ورؤية وتخطيط مناسب للنظر في كيفية تطوير القدرات في هذا المسار. يجب عدم استخدام التقنيات الجديدة على حساب العمال.

  - السلامة في العمل، والحماية من أي شكل من أشكال المضايقات، بما في ذلك التمييز على أساس العمر والجنسية والجنس والعرق والقدرات البدنية والعقلية.

  - خلق بيئة داعمة تساعد العمال على اكتساب المهارات الفنية والقيادية للتكيف مع التغيير، بما في ذلك التحديات التكنولوجية والبيئية.

  - إلغاء نظام الكفالة وترتيبات العمل التي تعزز الظلم وعدم المساواة. نظام الكفالة هو نظام يحدد العلاقة بين العمال المهاجرين وأرباب عملهم ويضع العمال المهاجرين في ظروف عمل وحياة ضارة.

- التكيف مع أسوأ سيناريوهات الأزمة المناخية: يجب على الانتقال البيئي العادل في لبنان تعزيز ودعم شبكة الاستجابة للأزمات لمواجهة الظواهر المناخية القاسية (مثل حرائق الغابات والجفاف). الاستعداد أمر بالغ الأهمية لتجنب الاستجابات غير المنتظمة وغير الكافية. وكما وصفت حنان حسن من محمية الشوف للمحيط الحيوي، فإن هذا يستلزم درجة من «التكيف الذكي مع التغيرات المناخية التي تحدث من حولنا؛ والذكاء يعني التكيف الذي يحدث من خلال حلول مبتكرة وأنظمة تقليدية تسمح بالاستمرارية والاقتصاد الدائري».

- عملية انتقال شاملة وتمثيلية وتشاركية بحق: تاريخيًا، همّش لبنان شرائح كبيرة من المجتمعات المحلية وعزّز حلقة من الظلم والتهميش نتيجة للسياسات الحكومية (مثل مجتمعات اللاجئين والمهاجرين والعمال المهاجرين والعاملين في المنازل وعديمي الجنسية). من واجب الأشخاص الذين يعملون في مجال العدالة المناخية والبيئية الوصول إلى المجتمعات الأكثر تضررًا من الظلم الحالي والتاريخي في جميع أنحاء البلاد.

> «الحق في الوجود هو اتفاق أساسي غير قابل للتفاوض.» مراد عياش، لجنة العمل الاجتماعي والاقتصادي
>
> تأسست لجنة العمل الاجتماعي والاقتصادي (SEAC) كمحفز لبناء اقتصاد تضامني شامل في المناطق الأكثر فقرًا واستبعادًا في لبنان، لمواجهة النماذج الاجتماعية والاقتصادية الإقصائية السائدة.

- الزراعة المستدامة والزراعة الإيكولوجية: يهدف الانتقال البيئي العادل في لبنان إلى أن تكون البلاد ذات سيادة غذائية، وإلى تحسين الإنتاج المحلي من أجل الحق في غذاء صحي وملائم، وقادر على التكيف مع الكوارث المناخية. وسيهدف إلى دمج الزراعة المستدامة والممارسات الزراعية الإيكولوجية في إنتاجه. يعتمد لبنان اعتمادًا كبيرًا على السلع الزراعية المستوردة، حيث أن 60٪ إلى 80٪ من الإمدادات الغذائية تأتي من الخارج.[41]

- السيادة في مجال الطاقة: يهدف الانتقال البيئي العادل في لبنان إلى تلبية احتياجات البلاد من الطاقة باستخدام الموارد الداخلية، لا سيما المصادر المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية.

- المواصلات: سيكون لدى الانتقال البيئي العادل وسائل نقل عامة وميسرة للركاب في جميع أنحاء البلاد وهي وسيلة نقل تعتمد بشكل كبير على الطاقة المتجددة.

- سهولة الوصول: يجب أن يكون التواصل في الانتقال البيئي العادل سهل من حيث اللغات والمصطلحات. على سبيل المثال، تقوم المؤسسات الأكاديمية بإجراء قدر كبير من الأبحاث المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية وإنتاج المعرفة حول البدائل والحلول للمشاكل في لبنان. ومع ذلك، غالبًا ما يتعذر الوصول إلى المخرجات. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعمل مع الباحثين والجامعات لإضفاء الطابع الديمقراطي على العمل وتبسيط المصطلحات.

- المساءلة: ستتمحور الانتقال البيئي العادل حول العدالة والمساءلة، بما في ذلك تطبيق القوانين البيئية، وتدريب المحامين البيئيين، وما إلى ذلك.

> «من من وجهة نظر عمالية، عند الحديث عن الانتقال العادل، من المهم أن نتذكر أنه مصطلح يأتي من العمال... وأرى أن الدور الحقيقي الذي يجب أن يلعبه العمال يجب أن يكون داخل النقابات وبين العمال. إن أي تطور في المرحلة الانتقالية التي لا يكون العمال محورها، ببساطة لن تصل إلى أهدافها.» - وليد أوليك، الاتحاد العالمي للصناعةALL العالمي - يمثل الاتحاد العالمي IndustryALL Global Union 50 مليون عامل في 140 دولة في قطاعات التعدين والطاقة والتصنيع يعملون من أجل تحسين ظروف العمل والحقوق النقابية في جميع أنحاء العالم.

41 استكشاف المبادرات الغذائية البديلة في لبنان. جيبال

التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالانتقال البيئي العادل

طرح المشاركون في المشاورات التحديات والاعتبارات التالية التي تواجهها منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالانتقال البيئي العادل في لبنان

- العمل - والتنافس - في صوامع منعزلة: قال أحد المشاركين العاملين في مجال التخطيط الحضري إن «المشكلة الرئيسية، حتى مع دراسة الحلول، هي العمل في صوامع منعزلة. فالتفكير يحدث على مستوى منعزل ضمن الموضوع الذي يعرفونه هم أنفسهم. عليك أن تفكر في كل شيء لأنها كلها متصلة ببعضها البعض وكلها تؤثر على بعضها البعض... الحلول ليست شاملة». وقال مشارك آخر إنه إذا قامت المنظمات العاملة على الأرض بتنسيق أفضل ومشاركة الموارد، فإن التأثير سيكون أكثر أهمية.
    - الحاجة إلى التخطيط الجماعي على المدى الطويل: إن وجود المزيد من المجتمعات والمجموعات ومنظمات المجتمع المدني التي تخطط وتعمل بشكل جماعي على المدى الطويل سيكون بنّاءً بشكل خاص في مواجهة الكارثة المناخية وفي تحقيق أهداف الانتقال البيئي العادل. وهذا يشمل وجود ميزانية جماعية أيضًا.
    - غياب التنسيق بين النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني في لبنان: يؤثر ذلك على القدرة على توحيد الجهود من أجل جبهة أكثر تماسكًا وقوة.
- وضع السياسات من أعلى إلى أسفل: قال أحد المشاركين: «إن السياسات والاستراتيجيات التي يتم تنفيذها لا تأتي من أرض الواقع. إنها تأتي من المانحين الدوليين لمساعدتهم ولكن [المجتمعات المحلية] ليست هي التي تضعها». وهذا هو الحال أيضًا بالنسبة للحكومات المحلية: فهي لا تتفاعل مع المتأثرين بتنفيذ السياسات. وينتهي الأمر بإلحاق الضرر بالأشخاص الذين من المفترض أن تتم خدمتهم.
- المفاهيم المستوردة: غالبًا ما يكون استيراد المفاهيم واستخدامها من الدول الصناعية غير فعال وبدون معنى عملي في السياق الذي يتوقع أن تطبق فيه المفاهيم.
- الوصول العشوائي وغير الكافي إلى المعلومات: كما أن هناك حاجة إلى فهم أكبر للسلطات اللبنانية وطرق تفاعلها مع بعضها البعض على أرض الواقع للضغط بشكل أفضل على السلطات المعنية.
    - ويوصى بأن تقوم منظمات المجتمع المدني بالتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بشكل أكثر فعالية. كما أن مركزية البيانات المتعلقة بالانتقال البيئي العادل سيكون بنّاءً للعمل الجماعي.
- التعامل مع واقع القطاع العام الضعيف وغير السيادي في الدولة: ويعتمد الانتقال البيئي العادل حول العالم على حكومات قوية وفعالة تتمتع بالقدرة على تنفيذ المشاريع الضخمة بشكل صحيح، مع مراعاة الصالح العام والاعتبارات البيئية العالية. وكما قالت سهى منيمنة: «الكثير من هذه النقاط لا صلة لها بالموضوع في ظل دولة منهارة. نحن بحاجة إلى التفكير في اقتصادات بديلة على المدى الطويل نظراً للوضع العالمي». هذا ليس هو الحال في لبنان، حيث فاقمت الأزمة المالية أسوأ أشكال الليبرالية المتطرفة، حيث يوجد ما يقارب الصفر من التنظيم الحكومي وإطلاق يد القطاع الخاص.[42]
- ميزانيات وطنية منخفضة ومنخفضة القيمة للمسائل البيئية: وينطبق هذا الأمر على جميع المجالات، بما في ذلك القدرة على تطبيق القوانين البيئية، أو إجراء تقييمات شاملة للأثر البيئي، أو الشروع في مشاريع فعالة.
- عدم وجود نظام قضائي مستقل وشفاف: يمثل هذا تحديًا لمنظمات المجتمع المدني عند العمل على تحقيق المساءلة، بما في ذلك المساءلة عن المظالم البيئية والمناخية. وكما وصف ذلك أحد المشاركين: «لو كان لدى لبنان نظام قضائي حقيقي وسليم وشفاف، لكان حال البلاد أفضل بكثير».

> "في عالمنا، لا يمكننا أن نتخيل عالمًا فيه شركة مثل توتال... نحن لا نطلب منهم فقط إغلاق وإيقاف عملياتهم لأن مديريهم التنفيذيين ومجلس إدارتهم يأخذون الملايين والعمال هم الخاسرون. لهذا السبب تقع على عاتقنا مسؤولية العمل مع الأشخاص الذين يمثلون القوى العاملة في هذه الشركات للتفكير معًا للقيام بهذا الانتقال بطريقة عادلة وتوفر لهم ولمستقبل عائلاتهم" جوليان جريصاتي، غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- الافتقار إلى الانتماء الوطني: تم وصف هذا التحدي في المشاورات لتوضيح المقارنات مع سياقات أخرى حيث توجد سهولة أكبر نسبياً في عمليات الانتقال السياسي بسبب درجة من وحدة الهوية، وهو ما يمكن القول إن لبنان يفتقر إليه. وكما وصف ذلك أحد المشاركين: «ليس لدينا حكومة في لبنان، ولا نشعر بالانتماء [إلى أمة]». ورد مشارك آخر على ذلك وقال «لا بأس في أن لا يكون لدينا بالضرورة هوية وطنية واحدة موحدة، وفي التعددية ما يجعلها أكثر ثراءً. ما يهم هو بعض الاتفاق على القيم والارتباط بالأرض.»
- زيادة القلق والاضطراب: تم وصف ذلك على أنه تحدٍ في التعبئة والانخراط في التغيير السياسي، لا سيما فيما يتعلق بحماية الوظائف والاستقرار المالي في المرحلة الانتقالية. فبدون اقتصادات ووظائف مستدامة، يصبح الناس أكثر عرضة للخطر. وكما وصف ذلك أحد المشاركين: «في بلدان مثل لبنان حيث يوجد فساد، فإن هذا يزيد من مستويات القلق عندما يتعلق الأمر بكيفية سير العملية الانتقالية».
- عدم معرفة أين يمكن إيجاد الحلول: إن عدم وجود مرجع واضح لأطر عمل حقيقية وشاملة للحلول قد يجعل من الصعب على منظمات المجتمع المدني التعامل مع أسئلة الانتقال البيئي العادل.
- المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي: تؤثر المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي على طريقة تفكير الناس بشأن تغير المناخ والحلول. وهذا نتيجة غياب المراقبة والمساءلة في هذا المجال.

> "لكي نتمكن من الضغط والمناصرة بشكل أفضل، نحتاج إلى امتلاك الجسور والمعرفة والأدوات اللازمة للتفكير في هذه المفاهيم" - سهى منيمنة، مخططة حضرية وناشطة في مجال التخطيط الحضري

42 https://tcf.org/content/commentary/lebanon-experiment-shows-neoliberalisms-failure/

ما الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تفعله من أجل الانتقال البيئي العادل ؟

فيما يلي قائمة بالأفكار التي طرحت في المشاورات حول ما يمكن أن تكون عليه أدوار منظمات المجتمع المدني في الانتقال البيئي العادل:

- البدائل السائدة: يمكن أن تعمل منظمات المجتمع المدني على نشر الحلول الموجودة بالفعل. وكما قال أنطوان كلاب من مركز حماية الطبيعة: «الحلول على المستوى التقني موجودة ولكن يبقى التحدي في زيادة الوعي حول تأثيرها. يجب أن تتناول التوعية مختلف الجماهير - وألا تقتصر على مجرد فيديو صغير في الأخبار. لن نصل إلى أي مكان إذا لم تكن الحلول متاحة».

- التنسيق بين المجموعات المختلفة: يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تتولى مسؤولية تنسيق الانتقال البيئي العادل بين مختلف المناطق. ويشمل ذلك مجموعات الشباب والنوادي الطلابية والكشافة. وشدد بعض المشاركين على أهمية تهيئة نقابات العمال للانتقال البيئي العادل، بدعم وإحالة وتوصيات من منظمات المجتمع المدني والخبراء لدعم العمال في هذا الانتقال. ومن الأفكار التي تم ذكرها أهمية أن تأخذ منظمات المجتمع المدني زمام المبادرة لربط جهود الحركات والمجموعات البيئية بالحركات العمالية.

- التوحد على القيم المشتركة: من التطلعات الأساسية التي تم التعبير عنها في المشاورات هو أن يكون هناك حد أدنى من الاتفاق على القيم والرؤى التي تريدها منظمات المجتمع المدني للبلد ضمن الانتقال البيئي العادل.

- تحديد مسؤوليات صانعي السياسات والقوانين في لبنان: يمكن أن يشمل ذلك المشاركة المتعمقة في الواجبات المحددة التي تقع على عاتق مختلف الوكالات المنفذة، من المؤسسات العامة إلى الوكالات الدولية. كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تضطلع بدور مراقبة صانعي السياسات العاملين في مجال الانتقال البيئي العادل.

- إنشاء بنك للمعرفة: من المهم أن يكون هناك مساحة مركزية حول المعرفة المتعلقة بتغير المناخ في لبنان والمنطقة، بالإضافة إلى المصادر/الموارد المتعلقة ب الانتقال البيئي العادل، بما في ذلك المصطلحات. قال أحد المشاركين في المشاورة إنهم لا يعرفون إلى أين يذهبون للحصول على حلول مناخية. وفي هذا الصدد، يمكن لمنظمات المجتمع المدني التواصل مع الجامعات في لبنان والوصول إلى البيانات التي بحوزتها. قال أحد المشاركين إنه يبدو أن هناك فجوة بين الجامعات ومراكز البحوث وبقية المجتمع. يمكن أن يؤدي العمل على سد هذه الفجوة إلى نتائج أكثر فعالية، خاصة وأن الجامعات تميل إلى التمتع بشرعية أكبر من بعض منظمات المجتمع المدني المحلية في لبنان.

- العمل مع وسائل الإعلام: يمكن أن تعمل منظمات المجتمع المدني مع وسائل الإعلام لتأطير مسائل المناخ والانتقال العادل بطريقة يمكن أن تبني درجة من الوعي العام والدعم لما ينطوي عليه الانتقال البيئي العادل.

- العمل على تطوير مناهج مدرسية خاصة ب الانتقال البيئي العادل: يجب أن يشمل ذلك مناهج تعليمية جديدة لتكوين جيل جديد جاهز للانتقال ويكون في الطليعة. سيكون جيلًا جديدًا يخلق فرصًا جديدة وليس مجرد سد الثغرات.

- تحفيز المبادرات التي تضع المصلحة العامة في صميم اهتماماتها: وهذا يمكن أن يعطي الأولوية لتلك التي لها تأثيرات إيجابية على محيطها البيئي.

> "من هو العامل عادةً؟ تتمثل الرؤية في الشخص الذي يعمل بيديه. هذه الرؤية للعامل تخلق أيضًا فصلًا بين النقابات. فعلى سبيل المثال، لا يعتبر المهندسون والأطباء والمحامون أنفسهم عمالاً. وهذا أمر مؤسف. نفس الشيء مع المعلمين. هناك الكثير من الانقسامات. لا نعتبر أنفسنا جميعًا عمالًا! هناك فئات من العمال. كيف يمكننا توحيد فهم العمل وفكرة الوقت والجهد والطاقة مهما كانت طبيعة العمل؟ نحن بحاجة إلى إعادة النظر في فهمنا للعمل. وتترجم هذه الانقسامات أيضًا إلى نقابات تطالب بحلول فردية بدلًا من الحلول الجماعية." - شادي فرج، حقوق الدراجين - رايدرز رايتس هي منظمة شعبية تهدف إلى جعل وسائل النقل العام متاحة للجميع.

الخلاصة

لمواجهة شدة الكارثة المناخية، تتطلب الاقتصادات العالمية والمحلية إعادة تفكير جذرية على مختلف مستويات السياسات، وهذا يعني أن الاقتصادات والمجتمعات بحاجة إلى العمل ضمن الحدود البيئية للكوكب لضمان استمرارية الإنسان.[43] وفي هذا السياق، يمكن أن يصبح الانتقال البيئي العادل في لبنان - كما في أجزاء أخرى من العالم - فرصة لإعادة تنظيم مجتمعي أكثر عدالة. ما هي السبل التي يمكن من خلالها أن يتكيف الانتقال مع المناخ المتغير وأن يكون مجهزًا لأسوأ السيناريوهات التي تأتي معه مع بناء أنظمة بديلة؟ كيف يمكن لإطار الانتقال البيئي العادل أن يمهد الطريق أمام لبنان للخروج من أسوأ آثار الأزمة الاقتصادية؟ ما هي أطر العمل والسياسات وآليات التمويل والتقنيات التي يمكن أن تغير ظروف لبنان الحالية؟ هذه كلها أسئلة لا تزال بحاجة إلى إجابة. وكما بدأ المشاركون في مشاورات مبادرة الإصلاح العربي في لبنان بتوضيح أن هناك الكثير مما يجب القيام به في مواجهة التحديات المتزايدة، ولكن ذلك ممكن.

43 شارنوا، ج. ك. (2021). النمو المتراجع والحالة المستقرة والاقتصادات الدائرية: خطابات بديلة للنمو الاقتصادي. سجل المجتمع 2021. المجلد 5 رقم 3

المرفقات - جداول أعمال المشاورات والمشاركون فيها

الملحق 1: المنظمات الممثلة في مشاورات تموز/يوليو 2023 في لبنان

شارك 32 شخصاً يمثلون 29 منظمة في مشاورات لبنان الأولى. وقد حضر بعض المشاركين بصفتهم باحثين مستقلين وناشطين وأفراد من المجتمع المحلي. تم حذف الأسماء احترامًا لحقهم في الخصوصية.

يهدف هذا الاجتماع التشاوري إلى فهم ما يشكل بالضبط الانتقال العادل في لبنان، وما هي وجهات النظر المختلفة، ومن يعمل على الانتقال العادل في لبنان وما هي السياسات الحالية، وكيف يمكن تحقيق هذا الانتقال على أفضل وجه، بالإضافة إلى العقبات والفرص السياسية في هذا السياق. سوف يتناقش المشاركون ويتحاورون ويطرحون أفكاراً حول عملية الانتقال العادل في لبنان. ستتمخض سلسلة اللقاءات التشاورية عن نشر ورقة خلفية عن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل على الانتقال العادل في لبنان.

	الاسم
1	الحركة الزراعية في لبنان
2	المكتب المركزي للتحقيقات
3	المواطنون والسياسة
4	ضفاف
5	مبادرة الشفافية في الصناعات الاستهلاكية
6	الائتلاف من أجل حوكمة الطاقة
7	وحدة البيئة والتنمية المستدامة
8	الجبل الأخضر لإعادة التدوير
9	المسار الأخضر
10	غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
11	إندستري آل
12	منظمة الإنذار الدولية
13	جمعية جفرا
14	جبال
15	الاتحاد اللبناني للأشخاص ذوي الإعاقة
16	الحركة البيئية اللبنانية
17	نحن
18	استوديو الأشغال العامة
19	رصيف 22
20	حقوق الدراجين
21	سكة صيدا
22	جمعية حماية الطبيعة
23	سيادة
24	جمعية العمل الاجتماعي والاقتصادي الجماعي
25	ائتلاف إدارة النفايات
26	الدادا الأخرى
27	الفكر من أجل الغذاء
28	اتحاد عمال توتال والبترول
29	التحالف المعياري العالمي

الملحق 2: المنظمات الممثلة في مشاورات تشرين الأول/أكتوبر 2023 في لبنان

	الاسم
1	محمية الشوف
2	غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3	إندستريال
4	الورشة/ورشة عمل المعرفة
5	الحركة البيئية اللبنانية
6	مركز حماية الطبيعة
7	استوديو الأشغال العامة
8	حقوق الدراجين
9	نقابة عمال توتال والبترول
10	ائتلاف إدارة النفايات

الملحق 3: جدول أعمال اجتماع التشاور 12 يوليو 2023

الوقت	الجلسة
9:00 صباحًا - 9:20 صباحًا	الترحيب وتقديم القهوة وتسجيل الوصول في جفينور روتانا
9:20 صباحاً - 9:40 صباحاً	**مقدمة** • جدول الأعمال • عرض تقديمي عن مبادرة الإصلاح العربي وبرنامج السياسات البيئية • ما هو مشروع الجسر الأخضر وما علاقة الاجتماع التشاوري اليوم به؟
9:40 صباحاً - 12:10 ظهراً	**ما هو الانتقال البيئي العادل؟** • لمحة سريعة عن تاريخ مشروع الجسر الأخضر. • ما هي المبادئ التوجيهية للانتقال البيئي العادل في لبنان؟ • ما هي مكانة المبادئ بالنسبة للانتقال العادل في لبنان؟ - من هي المجتمعات الأكثر تأثراً؟
12:10 ظهراً - 12:30 ظهراً	استراحة قهوة
12:30 ظهرًا - 2:30 ظهرًا	**ماذا تحتاج منظمات المجتمع المدني؟** • ما هي التحديات والنجاحات التي تتعامل معها فيما يتعلق بذلك (كإطار للسياسات وغيرها)؟ • ما الذي تحتاجه منظمات المجتمع المدني من أجل الانتقال العادل؟ • ما الذي يمكن أن تفعله مبادرة الإصلاح العربي لدعم العمل القائم والمنظمات، لا سيما في التعامل مع صانعي السياسات؟
2:30 بعد الظهر	غداء في جفينور روتانا

الملحق 4: جدول أعمال الاجتماع التشاوري 10 أكتوبر 2023

الوقت	الجلسة
9:00 صباحاً	الوصول وتسجيل الدخول
9:30 صباحًا - 9:45 صباحًا	جولة من المقدمات جدول العروض تذكير سريع بمشروع ARI + مشروع الجسر الأخضر.
9:45 صباحًا - 11:00 صباحًا	عرض الخلفية: العملية والخطوط العريضة والنتائج الرئيسية. جمع المدخلات والتأملات والانتقادات حولها. كيف يمكن أن تكون هذه الوثيقة مفيدة لعمل منظمات المجتمع المدني؟
11:00 صباحًا إلى 11:30 صباحًا	استراحة
11:30 صباحًا إلى 1:30 بعد الظهر	تمرين التفكير المنظوماتي (أين نحن، وأين نريد أن نكون، وكيف نصل إلى هناك، ومن يفعل ماذا وكيف؟)
1:30 بعد الظهر إلى 2:00 مساءً	**توصيات وخطط محددة** اشرح أن هذا سيغذي خطة العمل حول ما نريد أن نفعله مع الكيانات المختلفة. من الذي نريد التعامل معه؟ (مثل الاتحاد الأوروبي والبلديات وغيرها).

الملحق 5: رسم خريطة منظمات المجتمع المدني

كما هو مذكور أعلاه، فإن التحول البيئي العادل هو جزء لا يتجزأ من التحول المجتمعي في البلاد. يهدف هذا القسم إلى رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على المسائل التي تندرج تحت أي من الأطر والمواضيع التي حددتها منظمات المجتمع المدني. إن عمل هذه المنظمات هو جزء من الأحجية التي تحدد النظم الإيكولوجية البديلة والعادلة والبيئية التي تحل محل الهياكل الاستخراجية والاستغلالية وغير المستدامة القائمة حاليًا. يمكن الاطلاع على القائمة في وثيقة ورقة الإكسل هذه.

نموذج لاختيار هذه المنظمات:

1. تعمل في لبنان
2. كيانات حكومية أو غير حكومية أو خاصة تعمل في المسائل البيئية، بما في ذلك التكنولوجيا المستدامة والاقتصادات الإيكولوجية، إلخ.
3. يندرج عملهم تحت واحدة أو أكثر من الفئات المدرجة في القسم الخاص بتصورات وأولويات JET في لبنان.

يهدف المسح إلى ملء المعلومات التالية عن هذه المجموعات:

- أسماء المنظمات والمبادرات والمجموعات، إلخ.
- المنطقة/المنطقة الحيوية
- الوصف: من هم وماذا يفعلون ولماذا؟
- نبذة عن أعضاء المنظمات (بيئية، تقنية، ناشطة، إلخ)
- رسمية، غير رسمية، غير ربحية، أعمال اجتماعية، إلخ.
- ما هي المشاريع أو الحملات السابقة/الحالية التي يعملون عليها؟
- هل هم جزء من أي تحالفات أو حركات أكبر؟ كيف يتفاعلون مع الأعضاء الآخرين في المشهد (مراكز الأبحاث، البلديات، النقابات، منظمات المجتمع المدني، إلخ)
- موقفهم وفهمهم للانتقال العادل (إن أمكن)

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس